A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.29
6 November 1990

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١٠ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي ماركو (مالطة)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة :
السيد فان - دونم (أنغولا)

بيان من الرئيس

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان [١٨]

تقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي (A/45/L.2) [١٥٤] (تابع)

برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد فان - دونم (انغولا) (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : سيدي ، أولا أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين وأن أشارك الذين سبقوني في الكلام متمنين لكم النجاح .

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي يشعر اليوم بكثير من الامل بشأن إيجاد الطرق والوسائل الاكثر فعالية في السعي لتحقيق العدالة والسلم والتفاهم والتعاون ، فإننا ندرك أن عملية قيادة هذه المداولات مهمة صعبة . ومع ذلك فإن حكمتكم وخبرتكم ومقدرتكم الدبلوماسية بالاضافة الى تفانيكم الشخصي خير ضمان بأن عمل هذه الدورة سيكلل بالنجاح .

اسمحوا لي إذن أن أعرب بإسم حكومة جمهورية انغولا الشعبية وبالإصالة عن نفسي ، عن الثقة التي نوليكم إياها وأن نؤكد لكم التعاون الكامل لوفد بلادي معكم .

اسمحوا لي أيضا أن أهنئ الرئيس السابق سعادة اللواء يوسف غاربا على العمل الممتاز الذي اضطلع به أثناء الدورة الرابعة والاربعين . وان نجاح الدورة الاستثنائية السادسة عشرة المكرسة لموضوع الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، والدورة الاستثنائية الثامنة عشرة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي وبصفة خاصة لإنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، يعتبر دليلا قاطعا على التفاني والقدرة اللذين تميز بهما دائما .

إن الاتجاه الراهن صوب الانفراج في العلاقات الدولية أدى الى اتخاذ خطوات هامة تستهدف حل بعض المشكلات الرئيسية التي تشغل المجتمع الدولي ، وذلك بفضل الجهود التي بذلت خلال السنوات القليلة الماضية عندما حل الحوار محل الحرب الباردة وحلت تسوية الصراعات عن طريق المفاوضات محل استخدام القوة في العلاقات بين الدول .

وفي هذا الصدد فإننا نحيي حصول ناميبيا على الاستقلال وهو حادث يشير الى نهاية الاستعمار التقليدي في القارة الافريقية .

ونرحب أيضا بتوحيد المانيا وهي بلد تربطنا به دائما علاقات صداقة . ولن تدخر حكومتي أي جهد لتعزيز روابط التعاون مع هذا البلد وتقويتها .

هذه الاحداث التاريخية تتزامن في حدوثها مع أحداث أخرى لها أهمية خاصة بالنسبة لافريقيا وللعالم ، وأعني بذلك الإفراج عن الدكتور نيلسون مانيلا وإضفاء الشرعية على المنظمات السياسية المناهضة للفصل العنصري ، والتحولات التي تحدث في جنوب افريقيا بغية القضاء على سياسة الفصل العنصري . هذه كلها علامات على المناخ الجديد الذي نعيش في ظله الآن والامل في مستقبل أفضل .

بيد أن عناصر زعزعة الاستقرار لا تزال باقية في الجنوب الافريقي . ونحن نشير الى حالة العنف التي تسود في جنوب افريقيا والتي تؤيدها الشرطة وتشجعها .

ونشير أيضا الى الصراعات في انغولا وموزامبيق حيث تواجه جهود السلم بالمعارضة عن طريق التدخل الخارجي الذي يرجع السبب الوحيد لوجوده الى الصراعات البالية للمواجهة بين الكتلتين .

وفي حالة انغولا فإن اجتماع القمة الذي عقد منذ عام مضى في غبادوليت ، أوجد آمالا في تحقيق السلم سرعان ما تبددت نتيجة للتأييد المستمر الذي تقدمه الولايات المتحدة والدوائر المحافظة في جنوب افريقيا الى الاتحاد الوطني لاستقلال انغولا الكامل .

وما زال هذه المدة تؤكد حكومة انغولا من جديد تفانيها في بذل جهود السلم عن طريق الحوار وذلك لتحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة بين جميع المواطنين في انغولا . وفي هذا السياق حدثت تنازلات في غبادوليت وفي مناسبات أخرى .

ولا يمكن أن نقول نفس الشيء بالنسبة للاتحاد الوطني لاستقلال انغولا الكامل الذي لم ينتهك عن قصد التزاماته في غبادوليت ولم يتنكر لها بعد ذلك على نحو انفرادي فحسب ولكنه أيضا كثف أعماله الحربية وبصفة خاصة ضد الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية ، واختطف وقتل المواطنين العزل . ومع ذلك استمرت حكومة انغولا في السعي الى السلام ولذلك قررت إقامة اتصالات مباشرة بهذا الاتحاد .

وعلى الرغم من تلك المرونة فإن التدخل الاجنبي المستمر وموقف الاتحاد الوطني لاستقلال انغولا بالكامل في مواجهة اقتراحات حكومة انغولا لتحقيق السلم كانا العقبة التي منعت الجولات الاربع للمحادثات المباشرة التي جرت بالفعل تحت رعاية حكومة البرتغال من تحقيق نتائجها المرجوة .

لقد كان فشل الجولة الرابعة للمحادثات المباشرة نتيجة لمطالبة الاتحاد الوطني لاستقلال انغولا الكامل ، التي ليس لها ما يبررها بالاعتراف به على نحو واضح بوصفه حزبا سياسيا معارضا . وقد أقرت حكومة انغولا بالفعل مبدأ تعديل الدستور ونظام تعدد الاحزاب في انغولا في ظل ظروف سلمية واقترحت منح مركز مؤقت لهذا الاتحاد . وعندما توافق تلك المجموعة عليه سيدخل حيز النفاذ عند توقيع وقف إطلاق النار . وبعد ان يتم إضفاء الطابع المؤسسي على نظام تعدد الاحزاب ستمارس جميع القوى السياسية أنشطتها بمقتضى قانون الاحزاب السياسية الذي ستوافق عليه السلطات المختصة في الدولة .

ولذا يخطئ الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) بمطالبته في الظروف الراهنة بمنحه مركز حزب سياسي معارض ، وذلك ليس لانه ينتهك فحسب النظام القانوني والدستوري الحالي الذي اعترف به في الجولة الثانية من المفاوضات ، بل أيضا لانه لا يوجد في أي مكان من العالم حزب سياسي معارض له جيش خاص .

أما الغرض من محاولة إلقاء اللوم في فشل الجولة الرابعة على الحكومة الانغولية فهو ببساطة التلاعب بالرأي العام وتبرير حصول يونيتا على معونات إضافية لمواصلة الحرب في انغولا . ومما يبعث على الاسف أن الولايات المتحدة تواصل بما لديها من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية التاثير على الصراع داخل انغولا ، مما يتناقض مع الالتزامات التي اخذتها سلطات الولايات المتحدة على عاتقها خلال عملية المفاوضات التي أدت الى اتفاقات نيويورك بشأن السلم في افريقيا الجنوبية الغربية .

وليس من غير السليم التاكيد على مدى ما أبدته حكومة جمهورية انغولا الشعبية من جدية في العملية التي يسرت تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، مما تسنى معه القضاء على بؤرة التوتر التي كان يمثلها الصراع الناميبي . وفي الوقت نفسه ليس من الإنصاف عدم الاعتراف بالدور الهام الذي اضطلعت به الحكومة الكوبية من أجل إحلال السلم في افريقيا الجنوبية الغربية .

وما برحت انغولا وكوبا تتقيدان بالتزامهما بانسحاب القوات من انغولا على مراحل في إطار عملية أسفرت بالفعل عن رحيل ما يربو على ٣٨ الف جندي في فترة زمنية اقصر من المتفق عليها .

ومما يزيد حالة الحرب في جمهورية انغولا الشعبية سوءا الكوارث الطبيعية وبخاصة الجفاف الذي ألحق ببعض المناطق الوسطى والغربية من البلاد ، على امتداد زهاء أربعة أعوام ، خسائر مادية فادحة وتسبب في حالات وفاة . وتفيد التقديرات في الوقت الراهن بأن ما يقرب من ٣,٥ ملايين شخص في حاجة الى معونة غذائية عاجلة وأن ٢,٢ مليون منهم يعانون آثار الجفاف .

وإننا لندين بالامتنان للامين العام للامم المتحدة لما يبذله من جهود في تعبئة المعونة العاجلة لانغولا ونشكر المجتمع الدولي على تخفيفه عبء المعاناة عن السكان المتضررين .

بيد انه إزاء الصعوبات ونواحي القصور المقترنة بتخلف بلادنا الاقتصادي ، لا يسع الحكومة الانغولية التصدي لتلك الكارثة الطبيعية في حدود مواردها ولذا تجدد نداءها الذي تلتمس فيه العون الدولي .

بالنظر الى التكافل السائد في عالمنا المعاصر ، لا يسع أي بلد أن يقف مكتوف اليدين في مواجهة المشاكل التي تحل بالبشرية . ومن ثم تبدي جمهورية انغولا الشعبية اهتماما شديدا بالاحداث الجارية في شتى أنحاء العالم .

يبين من آخر التطورات في الصحراء الغربية أنه يجري اتخاذ خطوات إيجابية لإزالة الجمود الراهن . وحكومة جمهورية انغولا الشعبية تؤكد مجددا حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وتشجع حكومة المملكة المغربية وجبهة بوليساريو على المضي بالمفاوضات وتهنئ الامين العام للامم المتحدة على ما بذله جنبا الى جنب مع منظمة الوحدة الافريقية من جهود لتنظيم استفتاء يمكن أن يفضي الى تسوية مبكرة للصراع .

ان استمرار الاحتلال غير المشروع لاقليم تيمور الشرقية غير مقبول ، ولا مبرر له ويشكل انتهاكا لقواعد ومبادئ القانون الدولي وخصوصا ان البلد القائم بالاحتلال كان هو ذاته فيما مضى ضحية للاستعمار ، كما أنه أسهم إسهاما هاما في كفاح الشعوب المستعمرة من أجل التحرر .

وحكومتي تؤيد إقامة حوار بين البرتغال واندونيسيا يشارك فيه ممثلون عن شعب تيمور الشرقية ، فذلك هو السبيل لايجاد حل عادل وشامل تراعي فيه حقوق شعب الموبير المشروعة .

وفي الشرق الاوسط لا تلوح أي بوادر مشجعة فيما يتعلق بالتوصل الى تسوية مبكرة للصراع الاسرائيلي - العربي . وفي اعتقادنا ان استيطان اليهود في الاراضي العربية المحتلة لن يساعد في شيء على إيجاد حل مشرف لذلك الصراع . ومن ثم ترى حكومة جمهورية انغولا الشعبية انه يتحتم عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط تشارك فيه جميع الاطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الاصيل للشعب الفلسطيني الذي ما برح منذ عقود من الزمان يناضل في سبيل حقه في تقرير المصير .

ولا تفوتنا الإشارة الى الازمة التي نشبت مؤخرا في الخليج الفارسي . فبينما بات الجميع يدرك ان اللجوء الى استخدام القوة ليس افضل السبل أو الوسائل لحل المنازعات ، نفاجأ بالاحداث في ذلك الجزء من العالم الذي شهد غزو العراق للكويت - الامر الذي ندينه إدانة قاطعة وخصوصا ان الكويت عضوة في حركة عدم الانحياز التي تدعو منذ إنشائها الى مبدأ الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية .

ومن ثم يجب على الاطراف المعنية أن تلتزم بقرارات مجلس الامن ، ويتحتم على القوات العراقية الانسحاب من الكويت تيسيرا لإيجاد حل سلمي وتفاوضي للنزاع .

أما عن امريكا الوسطى ، فإننا نؤكد مجددا وجوب أن تقرر شعوب المنطقة مصيرها في حرية بمنأى عن أي تدخل خارجي سواء كان من خلال الدعم المقدم الى الجماعات المسلحة غير النظامية ، أو عن طريق التدخل العسكري المباشر ، أو من خلال حرب إعلامية تستهدف الإطاحة بالحكومات القائمة على أسس من الشرعية .

وفي كمبوديا ، لن يساعد استمرار الاعمال المسلحة المنطلقة من أراضي البلدان المجاورة على تقدم السعي الى اتفاق سلم . وفي رأي حكومتي أن اي حل سلمي للصراع هناك يقتضي بالضرورة وقف جميع التدخلات الاجنبية واحترام استقلال ذلك البلد وسلامته الاقليمية ومركزه غير المنحاز .

وفيما يتعلق بموضوع كوريا ، تؤيد حكومتي الخطوات المتخذة صوب إعادة توحيد شطريها وإزالة القواعد والقوات الاجنبية من شبه الجزيرة . وتشكل المقترحات الاخيرة الرامية الى عقد مؤتمر في مرحلة أولى بادرة إيجابية تستحق كامل تأييد المجتمع الدولي ذلك انه بغض النظر عن الحيل المستخدمة لن يبقى أبدا شعب واحد الهوية مقسما .

في بداية العقد الماضي ، أعلنا من فوق هذا المنبر رغبتنا الراسخة في تحسين البيئة الاقتصادية العالمية ، والزمنا أنفسنا بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي بغية قهر الجوع والفقر وسوء التغذية والاوبئة ومن ثم التغلب على مشاكل التخلف وتوفير مزيد من فرص العيش الانساني الكريم .

واليوم ، ونحن نستهل العقد الاخير من القرن العشرين ، ينبغي لنا أن نتفكر فيما كان يقضي به التزامنا بالسعي الى ايجاد حلول للحالة الاقتصادية الدولية الحرجة التي تمس البلدان النامية في المقام الاول . ومن ثم سنكتفي بالاشارة الى بعض شواغلنا : هل يجب أن تظل صور الجوع والفقر مطروحة في مناقشاتنا لتذكرنا بما يتسم به النظام الاقتصادي الدولي الراهن من اختلال وجور ؟

هل نحن في حاجة الى أن نكرر دوما أن أربعة أخماس سكان العالم لا يملكون سوى خمس مجموع ثرواته ولا يتحكمون الا ب ١٠ في المائة من الناتج الصناعي العالمي ولا يسيطرون إلا على نسبة تتراوح بين ٢ و ٣ في المائة من مجموع الجهود البحثية في العالم ؟ وما هي التدابير المحددة المشتركة التي اتخذناها للحيلولة دون اتساع الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو لتصل الى أبعادها الراهنة ؟

عندما قامت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الاخيرة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي بتحليل النتائج المحرزة في العقد الماضي خلصت الى أن المشاكل التي كانت مثار قلق لدى بلدان ما يسمى بالعالم الثالث مازالت قائمة حتى بداية هذا العقد .

فالواقع ان المستوى المستهدف من المعونة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية ، والمحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لدى البلدان الصناعية ، لم تبلغه الا فئة صغيرة من البلدان ، وان الرقم لم يتجاوز بوجه عام ٠,٣٥ في المائة .

ومازلنا في مجال التجارة الدولية نشهد بعثا للحمائية التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو وتردي أسعار المواد الخام ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، مما يؤثر تاثيرا خطيرا على جميع الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإنعاش اقتصاداتها .

ومما يزيد من خطورة هذه الصورة أن ديون البلدان النامية الخارجية ازدادت باستمرار حتى بلغت ٣٢٠ ١ بليون دولار في نهاية العام الماضي . ولا يمكن سداد هذا المبلغ دون أن يصبح تقليص قدرة هذه البلدان على الاستثمار أمرا محتوما .

وفي رأينا ، أن المسألة الاساسية تكمن في الحاجة الى ابداء الإرادة السياسية من جانب كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء كسبيل وحيد لتلافي إعادة إيجاد النظام الذي يولّد حالات الإجحاف والمظالم .

وفي حين أنه من الصحيح أن على الدول النامية أن تعتمد استراتيجيات أصح تستهدف إعادة تكييف اقتصاداتها لكي يمكنها التغلب على التحديات الناجمة عن الوضع الاقتصادي العالمي ، فمن الصحيح أيضا أن البلدان المتقدمة النمو يتعين عليها أن تتخذ مواقف بناءة أكثر .

وقد شهدنا في الآونة الاخيرة ، فيما يتعلق بالتحولات الجارية في أوروبا الشرقية ، ما يمكن أن نسميه "فرض الشروط" بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان أوروبا الغربية .

وترى حكومة جمهورية انغولا الشعبية أن النمو الاقتصادي الجاري في بلدان أوروبا الشرقية ينبغي أن يعني إسهام تلك البلدان الاشد فعالية في الاقتصاد العالمي . وبهذا يمكنها الإسهام على نحو أفضل في تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب .

وفيما يتعلق بحالة افريقيا الخاصة ، ينبغي أن تحفز التغييرات الجارية في أوروبا الشرقية البلدان الصناعية الاخرى على تقديم مزيد من الدعم للبلدان الافريقية ، آخذة في الاعتبار سياسات التكيف الهيكلي التي تطبق حاليا والتي تستهدف

إنعاش اقتصادات تلك البلدان وذلك بدلا من اتخاذ تدابير من شأنها زيادة إضعاف اسهامها في توسيع الاقتصاد العالمي .

وفضلا عن ذلك ، في مواجهة النتائج غير الكافية التي أسفر عنها تنفيذ برنامج الامم المتحدة للإنعاش الاقتصادي لافريقيا ، شهد المجتمع الدولي ميلاد خطة جديدة تتطلب مرونة أكبر من جانب المانحين .

وفي الجنوب الافريقي تتفتح آفاق جديدة أمام تنمية المنطقة بعد حصول ناميبيا على استقلالها والبدء في عملية ستفضي الى مفاوضات بين المنظمات المناهضة للفصل العنصري وحكومة جنوب افريقيا .

وتدخل البلدان الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، في هذا العام العاشر من عمر المؤتمر ، مرحلة جديدة من جهود التنمية تقتضي مزيدا من الدعم من جانب المجتمع الدولي .

وفي العقد الحالي جرت ومازالت تجري أحداث هامة فمنذ أيام قليلة أنهى مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني باقل البلدان نموا أعماله في باريس محققا نتائج مشجعة وإن تكن جزئية . ويشكل عقد المؤتمر فرصة أخرى لالتماس حلول للمشاكل الملحة التي تواجهها تلك المجموعة من البلدان . ويجب أن ينظر الى مسألة الغاء البلدان الصناعية الدائنة لديونها الخارجية لدى تلك المجموعة من البلدان باعتبارها من أهم التدابير الضرورية وأكثرها الحاحا من أجل تحقيق ذلك الغرض .

لقد حلل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد في الفترة من ٢٩ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ، تحليلا دقيقا المشكلات المحيقة باطفال العالم ، وأوصى باتباع تدابير ملائمة من أجل حماية الاطفال . وتؤكد جمهورية انغولا الشعبية من جديد تعهدها باقصى قدر من الالتزام الصارم بهذه المبادئ وستبذل اقصى ما في وسعها لتحسين الظروف المعيشية للاطفال .

وبالإضافة الى ذلك سيعقد مؤتمر الامم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية في عام ١٩٩١ ، وفي عام ١٩٩٢ سيعقد مؤتمر معني بالبيئة والتنمية ، وفي عام ١٩٩٤ سيعقد

مؤتمر معني بالسكان . وفي تلك المحافل الهامة ستبذل الجهود من أجل مواصلة المناقشة التي بدأت في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي . وينبغي أن تشكل النتائج التي تتوصل اليها هذه الاجتماعات الاساس لإعادة بناء الثقة بين الامم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل تركيا الذي يرغب في الكلام ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكّر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للمرة الاولى وخمس دقائق للمرة الثانية على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد اكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب وفدي الكلمة ممارسة لحق الرد .

لقد احتوى البيان الذي أدلى به وزير خارجية اليونان في ٢٧ أيلول/سبتمبر أثناء المناقشة العامة صفحات عديدة كرسها لمسألة قبرص . ولم يتضمن البيان اليوناني شيئا ايجابيا . ولم يكن يرمي للتهدئة ولا للمصالحة ، وكان العنصر الوحيد الجديد فيه محاولة المساواة بين أزمة الخليج وأزمة قبرص . وذلك أمر مثير للسخرية ، وحتى عن طريق التشويه الشديد للحقائق المعرفة جدا ليس من الممكن المقارنة بين الكويت وقبرص كما حاول بيان اليونان أن يفعل .

فالكويت غزاها جارها واحتلها وضمّها . وهذا في الاساس ما حاولت اليونان أن تفعله في قبرص . فاليونان شجعت وحرّضت القبارصة اليونانيين على أن يحطموا الدولة القائمة على الشراكة من أجل ضم قبرص الى اليونان .

وكما يعلم الجميع ، أنشأ القبارصة الاتراك واليونانيون جمهورية قبرص في عام ١٩٦٠ ممارسة لحقهم في تقرير المصير . وفي غضون ثلاث سنوات بدأ القبارصة اليونانيون حربا أهلية ، وزعزعوا النظام الدستوري وتسببوا في تقسيم قبرص ، وكل ذلك باسم الوحدة مع اليونان .

واضطرت الامم المتحدة الى ارسال قوات الى قبرص عام ١٩٦٤ لحماية الاتراك القبارصة المحاصرين من الإبادة أو الطرد خارج ديار أسلافهم على يد القبارصة اليونانيين . وإذا كانت قوة الامم المتحدة لصيانة السلم ماتزال مرابطة في قبرص بعد ٢٦ عاما ونيف ، فعلى اليونان أن تتحمل المسؤولية الثقيلة عن ذلك الواقع . وطوال هذه السنين جميعا ، لم نشهد أية مبادرة يونانية لتشجيع المصالحة بين الشعبين في قبرص . ولم يؤيدوا مطلقا رفع الحصار المفروض على القبارصة الاتراك أو الحد من الأعمال العدائية والهجومية الموجهة ضد الشمال من القبارصة اليونانيين . بل على العكس ، قدمت أثينا الدعم المادي والمعنوي للقبارصة اليونانيين في جهودهم لإعادة تسليح أنفسهم . وقد ساندت أثينا أكثر العناصر سوفينية من بين القبارصة اليونانيين بما يتفق مع حملتهم الضارية ضد القبارصة الاتراك .

ولن تحل مسألة قبرص إلا عندما يتغلب الشعبان هناك على خلافاتهما . وقد أوضح قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) الذي اتخذه مجلس الامن بالإجماع منذ ستة أشهر مضت الطريق لتحقيق ذلك الهدف . ويدعو ذلك القرار الى حل مقبول من الطرفين يتوصلان اليه بحرية عن طريق المفاوضات على قدم المساواة . وبينما يتشدق البيان اليوناني باحترام قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، فإنه لم يتضمن ذكرا لقرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، كما أنه لم يتضمن أية اشارة لرغبة اليونان في تشجيع القبارصة اليونانيين على فتح صفحة جديدة في علاقتهم مع القبارصة الاتراك .

ولم تؤد بنا ٢٦ عاما من الالفاظ الجوفاء الى شيء . ويشعر وفدي بالحزن الشديد إذ يلاحظ أن الرسالة القادمة من أثينا مازالت تمضي في نفس الاتجاه . وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة لجهود الامين العام المجددة من أجل استئناف المحادثات بين الطائفتين في أقرب وقت ممكن .

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم الاخير في المناقشة العامة التي بدأت في ٢٤ أيلول/سبتمبر واستغرقت ٢٧ جلسة . وفي سياق المناقشة حظينا بشرف الاستماع الى ٢٧ رئيس دولة و ١٥ رئيس وزراء وبلغ اجمالي عدد المتكلمين ١٥٥ متكلما وهذه المشاركة المثيرة للإعجاب خاصة من جانب رؤساء الدول أو الحكومات إنما تبرز الاهمية التي يوليها المجتمع الدولي للجمعية العامة . وهذا في حد ذاته يشكل تجديدا ملموسا لالتزامنا بالامم المتحدة وبالمقاصد التي ترمز اليها استنادا الى تطلع الإنسانية للسلم في ظل الحرية .

لقد استحوذت أزمة الخليج - حتما - على اهتمام كل المتكلمين . وكان الكلام يدور حول موضوعين مشتركين انبثقا من الاقتناع الإجماعي بأن غزو الكويت وضمها يشكلان انتهاكا خطيرا لميثاق الامم المتحدة وكذلك تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . فمن ناحية عبر جميع المتكلمين تقريبا عن المطالبة الحاسمة باستعادة الكويت لسيادتها ووحدتها الإقليمية بالاتساق الكامل مع قرارات مجلس الامن ذات الصلة . ومن ناحية أخرى ساد - أي أعرب عنه على نحو واسع النطاق يقول بأن الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية للأزمة يجب أن تستمر على أساس جماعي في الإطار الذي يوفره ميثاق الامم المتحدة .

ولدى الكلام عن الحالة في الخليج نظر المشاركون في المناقشة أيضا الى الإطار الإقليمي الاوسع الذي تفجرت فيه الازمة . وهنا أيضا برز موضوعان أساسيان هما وجود رفض قاطع لأي ربط مباشر بين غزو الكويت والقضايا المعلقة الاخرى في الشرق الاوسط . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، كان من الواضح أنه تم التسليم بأن رد الفعل الدولي القاطع على غزو الكويت يشكل معيارا أخلاقيا عاليا للتصرف . وتم التسليم بأن هذا المعيار الجديد للتصرف يجب أن يكون منطبقا أيضا من الآن فصاعدا في الجهود الرامية الى حل المشاكل الاخرى للمنطقة ، وخاصة للتوصل الى حل عادل دائم لقضية فلسطين وذلك عن طريق الإسراع بعقد مؤتمر السلم الذي طال انتظاره .

إن الاسلوب الواقعي الهادئ المتوازن الذي دارت به المناقشة حول هذا الموضوع المعقد البالغ الحساسية انما يضع دور الامم المتحدة الفريد في دائرة الضوء تماما . ففي واقع الامر ، تسنى عن طريق جمعيتنا سماع صوت الإنسانية واضحا مدويا . وكانت الرسالة رسالة تعقل وإنصاف وعدل وسلم .

لقد قيل أن لكل أمة كرامتها وهذا صحيح تماما لكن من المهم بالنسبة لنا جميعا أن نفهم أن الالتزام بالميثاق ليس فيه إهدار لكرامة أية دولة . فاستنباط الوسائل والهيكل المناسب الذي يمكن في اطارهما إعادة دولة الكويت الى سيادتها وسلامتها الاقليمية ليست فيه اراقة لماء الوجه .

إن أزمة الخليج قد حولت انتباه الجمعية بعض الشيء عن بعض القضايا الاخرى التي تثير قلقا كبيرا . وقد تكلم سلفي السفير غاربا ، فيما طرحه من افكار في اختتام المناقشة العامة في العام الماضي ، عن الامل في تخفيف حدة التوترات وعن مظاهر الاحترام المتبادل التي حظيت بترحيب المجتمع الدولي وتسليمه بها .

ولولا غزو العراق للكويت لكان لدى المجتمع الدولي - حقا - سبب هذا العام أكثر من العام الماضي للإعراب عن الرضا والتفاؤل . ورغما عن ذلك وجد معظم المتكلمين الوقت ليتكلموا عن الاحداث الجسام التي وقعت في الاشهر عشر شهرا الماضية وهي : تحرك أوروبا الشرقية الكبير صوب التحرر والديمقراطية مما توج بتوحيد المانيا كرمز قوي لأوروبا الموحدة ؛ واستمرار مسيرة الجنوب الافريقي صوب تحقيق الحرية والعدالة ، كما تجلى بصفة خاصة في وجود دولة ناميبية مستقلة والإفراج عن نيلسون مانديلا ؛ والتقدم المستمر صوب التسوية العادلة الدائمة في كمبوديا ؛ واستمرار عملية الاتجاه صوب الديمقراطية في معظم امريكا الوسطى واللاتينية ؛ وتخلي الدولتين العظميين القاطع عن المجابهة في مياه مالطة العاصفة ونشوء مشاركة بينهما .

كما رحب المتكلمون بعضوية لختنشتاين في منظمتنا وتطلعوا الى يوم التوصل الى اتفاق بالنسبة لشعب كوريا أيضا حتى يتبوأ مكانه الصحيح ممثلا بيننا .

لقد تحدث العديد عن الآفاق التي تفتحها هذه التطورات الإيجابية لبذل جهد متجدد صوب حل المشاكل الأساسية للغاية والمستعصية التي لاتزال تواجه المجتمع الدولي وهي عبء الفقر المدقع حيث يرزح جزء كبير من البشرية تحت وطأة المرض والبؤس ويهدد بإدامة الهوة التي لا يمكن تخطيها بين المالكين والمعدمين في هذا العالم ؛ وعبء الدين المتزايد أبدا وخاصة بين أقل البلدان نموا ؛ وآفة الاتجار بالمخدرات ؛ ومخاطر تدهور البيئة الطبيعية ؛ وطاعون الإرهاب واستمرار انتهاك حقوق الإنسان ومحنة ملايين اللاجئين .

إن الاحتفال المثير للإعجاب في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد هنا قد جعلنا ندرك ، ربما بطريقة مباشرة للغاية ، مسؤوليتنا الجسيمة عن السعي حثيثا بلا كلل للتصدي لهذه المشكلات وحلها . فمن واجبنا أن نعمل لنضمن لأطفالنا وأحفادنا تراث الكرامة والسلم والرفاهية المشترك الذي هو حق لهم . وقد أكد العديد من المتكلمين على ضرورة اتخاذ خطوة هامة في هذا الاتجاه خلال الدورة الحالية للجمعية العامة وذلك باعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة للعقد الإنمائي الذي سيستغرق السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الى الوفود لما أبدته مرة أخرى هذا العام من تعاون لضمان اجراء المناقشة العامة على نحو ناجح . فالمناقشة العامة توفر للعالم نافذة ينظر من خلالها الى عمل منظمتنا وفعاليتها ليس فقط بالنسبة للمسائل الجوهرية لكن أيضا في الأمور الإجرائية .

وهذا العام ، أكثر بكثير من الاعوام السابقة ، ينظر العالم عبر هذه النافذة باهتمام وانتباه فعالين . واعتقد بانني على حق فيما أرى أن ما قلناه والطريقة التي قلناه بها يسهمان في تعزيز هيبة منظمتنا مستقبلا . وينبغي أن يكون هذا مصدر ارتياح لنا جميعا ، لاننا بتعزيز هيبة الامم المتحدة نعزز أفضل السبل التي نملكها لضمان مستقبل يعمه السلم والود والتعاون بين الامم .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن شكري وتقديري الخالصين للمتكلمين الذي تناولوني وتناولوا بلدي مالطة بكلامهم الرقيق والنبيل . إنني أتعهد بالتزامي الكامل بضمان نجاح عمل الجمعية العامة المستمر في الاسابيع المقبلة . وهذه الدورة للجمعية العامة توصف بانها دورة ذات أهمية تاريخية ، وأعتقد بأن هذا صحيح ، ولكنه صحيح أيضا أن الظروف التاريخية التي نلتقي في ظلها تتطلب الحذر في أعمالنا والشجاعة في قراراتنا .

إن مصداقية منظمتنا هي على المحك . فالملايين في جميع انحاء العالم يضعون ثقتهم في الامم المتحدة ، ولدى العديد توقعات كبيرة من قيادتنا . ومن مسؤوليتنا ، وخصوصا مسؤولية الجمعية العامة وهي أعلى هيئة تمثلية في منظمتنا ، أن نوجد العلاج ، ونضع الحلول ، ونتمسك بضمانات الميثاق التي تسعى الدول ، كبيرها وصغيرها ، الى الالتزام بها بغية أن يسود السلم والعدل .

أدعو الآن الممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحقهم في الرد .

هل لي أن أذكّر الاعضاء بانه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للكلمة الاولى وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وانه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها .

السيد ابساريدس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أرد على ما قاله ممثل تركيا الذي يحاول في هذه الجمعية العامة أن يشوّه صورة قبرص والمسألة الخاصة بها ، خصوصا محاولته إظهار آخر قرار لمجلس الامن بشأن قبرص ، القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، انه يرمي الى إيجاد حالة في قبرص ستؤدي الى التقسيم والانفصال ،في حين أن قرارات ومقررات الامم المتحدة الصادرة ، عن مجلس الامن والجمعية

العامة معا ، تتجسّد في مسار قبرص الموحّدة . لقد فعل هذا حتى فيما يتعلّق بفكرة تقرير مصير كل طرف بالذات ، وهي الفكرة التي عالجها في مجلس الامن الامين العام نفسه .

إن مسألة قبرص هي مسألة جهود الامين العام لإيجاد حل على أساس وحدة قبرص وتكاملها ، وليس حلا كما حاول ممثل تركيا إظهاره لدى ممارسة حقه في الرد .

السيد ثيودوراكوبولوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن ممثل تركيا الموقّر ، في معرض ممارسة حق الرد ، إدّعى إدّعاء ينم عن افتراء ضد بلدي . أود أن أسأل ممثل تركيا الموقّر ، مَن هاجم قبرص ؟ وأي قوات احتلال لا تزال في قبرص ؟ مَن طرد ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئي من أرض أجدادهم ؟ ومَن هو المسؤول عن ٦٦٩ ١ شخصا مفقودا ؟ أود أن أشير الى أن جريمة الاعتداء على قبرص ارتكبتها تركيا ، ولا يوجد أي مبدأ قانوني أو أخلاقي يبرّر هذا العمل العدواني المرتكب ضد قبرص .

وأود أيضا أن أسأل ممثل تركيا الموقّر إذا كان يعترف بالقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، الذي صوتت تركيا تأييدا له ، وأود أيضا أن أسأله ماذا فعلت تركيا حتى الآن لتنفيذ هذا القرار .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما من شيء قاله ممثل اليونان الموقّر يمكن أن يحجب حقيقة أن اليونان يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن طرح مسألة قبرص . إن طموحات اليونان بقبرص موثقة جيدا ، وهذه الطموحات هي التي شجعت القبارصة اليونانيين على ممارسة الاعمال ضد القبارصة الاتراك مما أدّى مباشرة الى التقسيم الحالي لقبرص الى دولتين منفصلتين . ولسوء الحظ ، يتعذّر علينا ملاحظة أي بادرة تغيير في سياسة اليونان تجاه قبرص بإمكانها أن تشجع القبارصة اليونانيين على التخلي عن سياستهم العدائية الحقودة ضد القبارصة الاتراك .

السيدة دايس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالإشارة الى الملاحظات الاخيرة التي قدمها ممثل تركيا الموقّر ، أود أن أسجّل أن تركيا مسؤولة عن كل انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت في قبرص ، والتي تجري هناك الآن . إن مئات القرارات الصادرة عن هذه المنظمة ، ومجلس أوروبا ومنظمات إقليمية ودولية أخرى تبقى

من دون تنفيذ . ونود أن نسأل مرة أخرى ممثل تركيا الموقّر أن يحترم وينفّذ القرارات ذات الصلة التي تنص على احترام حقوق الإنسان لجميع السكان في قبرص .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انهينا الآن النظر في البند ٩ من جدول الاعمال .

البند ١٨ من جدول الاعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ثلاثين عاما اعتمدت الجمعية العامة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وبينما نحتفل بهذه الذكرى السنوية ، يتحتم علينا أن نذكّر أنفسنا بالبلدان العديدة التي حصلت على الاستقلال منذ ذلك الحين . ومن المهم أيضا مع ذلك أن نفكر في الاهمية التي يعلقها الإعلان على حق الشعوب في التمتع بالسيادة وفقا "لإرادتها ورغبتها المعرب عنهما بحرية" .

إن إعلان ١٩٦٠ الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) هو بحد ذاته حدث تاريخي ، لانه أسهم عبر هذه السنين بطريقة ملحوظة في الوفاء بطموحات الشعوب للتمتع الكامل بحرية واستقلال أوطانها . وفي حالات عديدة ، كان السبيل نحو الاستقلال مليئا بالصعاب . ومع ذلك أدى التعطش الى الحرية الى تمكين الملايين من التغلب على جميع العقبات ، مما أتاح لهم أن يجنوا ثمار تقرير مصيرهم .

وفي عام ١٩٤٥ أرسى بالفعل الآباء المؤسسون لمنظمتنا بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الامم المتحدة مبادئ تتعلق بإدارة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . واليوم ، مع بقاء ١٨ اقليما من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فقط ، قد نفرى بالقول إن المبادئ التي يجسدها الميثاق والتي أكد عليها اعلان ١٩٦٠ فيما بعد تحظى بالاحترام الى حد بعيد .

لقد شهدت عملية إنهاء الاستعمار بزوغ ٨٠ دولة جديدة . وحصلت أقاليم شاسعة على استقلالها ، وانضمت بالتالي الى مجتمع الامم . وقد عاش العديد من الحضور هنا هذه العملية وأسهموا فيها ، ولذلك فهم يعتزون بذكرى اليوم الذي أصبحت فيه بلداننا دولا ذات سيادة .

وكانت شعوب قوامها ٧٥٠ مليونا تعيش تحت نير الحكم الاستعماري في عام ١٩٤٥ ـ ازداد تعدادها منذ ذلك الحين . وفي عام ١٩٩٠ يعيش نحو مليوني نسمة فقط في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ـ وهي سمة ملحوظة ورائعة لالتزام المجتمع الدولي بميثاق الامم المتحدة .

وقد شهدنا هذا العام حدثا تاريخيا في عملية انهاء الاستعمار ـ هو التحول السلمي الذي أدى الى استقلال ناميبيا . إن الدور الذي لعبته منظمتنا في مساعدة شعب ناميبيا على إعمال في الحكم الذاتي قد عزز من تصميم الامم المتحدة على رفع لواء مبادئ الميثاق ، وإعلان حق جميع الشعوب في تقرير المصير الذي جسده إعلان ١٩٦٠ . وعزز التزام الامم المتحدة بذلك . وهذه مبادئ جديرة بأن نتذكرها ، لان فحواها الاساسية تنصب على حق الشعوب في الإعراب بحرية عن إرادتها ورغبتها . وهي مبادئ تُحبط في كل مرة ينكر فيها على الشعوب حقها الديمقراطي في انتخاب حكومة تعبر عن إرادة الاغلبية ، وتكفل حقوق الاقلية .

وتؤدي اللجنة الخاصة دورا هاما في عملية إنهاء الاستعمار . لقد انشئت اللجنة الخاصة في عام ١٩٦١ من أجل رصد تنفيذ إعلان ١٩٦٠ لإنهاء الاستعمار ، ولقد تابعت اللجنة الخاصة عبر السنين سعيها من أجل المهمة المناطة بها ، ودرست الحالة في ما لا يقل عن ٤٦ إقليما من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وبينما تواصل اللجنة الخاصة أعمالها ، يوافق الكثيرون على أنه ، على الرغم من وجود بعض المشاكل الرئيسية التي ما زالت تحتاج الى حل ، قد ثبت بمرور الزمن أنه بتوافر الارادة السياسية والتعاون المتبادل من جانب كل الاطراف المعنية ، تمكن التسوية السلمية للمسائل المتصلة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

منذ عامين ، أعلنت الجمعية العامة التسعينات العقد الدولي للقضاء على الاستعمار . ومن المهم أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا لمصير الشعوب التي تعيش في الاقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتي تسعى الى التمتع بالحقوق المتأصلة في مبادئ الحقوق المتساوية وتقرير المصير .

ومع ذلك ، عندما نلقي نظرة ورائية بزهو نستحقه الى الانجازات التي تمت خلال العقود الثلاثة الماضية ، من الضروري أن نذكّر أنفسنا بأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لم توضع صياغته أو يصوّت عليه في فراغ . فقد صاغ ذلك الاعلان ووافق عليه المجتمع الدولي الذي ازداد ادراكا لاهمية كفالة حقوق الإنسان والكرامة للفرد .

وفي عام ١٩٤٨ ، أصدرت نفس الجمعية العامة التي أتشرف بترؤسها الان تحذيرا تقول فيه :

"وقد ترتبت على الاستخفاف بحقوق الإنسان وامتهانها أعمال وحشية عصفت بضمير الإنسانية" . (القرار ٢١٧ (د - ٣) ، الف ، الفقرة الثانية من الديباجة) .

ومن ثم ، تسليما بالخطوات العظيمة التي خطتها الامم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار ، دعونا اليوم ، في هذه الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أن نجدد جهودنا والتزاماتنا بأن نحسم باتساق وتعاون الآثار الاستعمارية الباقية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية - على الا نغفل مع ذلك عن مسؤولياتنا نحو تلك الشعوب التي تشعر عن حق بانها قد خُدعت عندما لا تكون سيادة الدولة الكاملة مصحوبة بالاحترام الكامل للالتزامات التي يفرضها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة منذ ٣٣ عاما .

وبهذه المناسبة الرسمية ، أود أن أعلن أن هناك رسائل قد وصلت من الدول الاعضاء التالية اسماؤها : افغانستان ، وبيرو ، والسودان ، وشيلي ، وفانواتو ، والفلبين ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، ومنغوليا ، ونيجيريا . وستعمم الرسائل بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة .

والآن أعطي الكلمة للامين العام للامم المتحدة .

الامين العام (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أرحب بفرصة مخاطبة الجمعية العامة في هذه المناسبة الخاصة لإحياء الذكري السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب والمستعمرة .

عندما اعتُمد هذا الإعلان في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، شكل معلما اساسيا في تطبيق أحد مبادئ منظمتنا الاساسية - وهو الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب . فقد أعلن ضرورة وضع نهاية سريعة للاستعمار وأن إخضاع الشعوب لحكم اجنبي يتناقض مع مبادئ الميثاق ويعوق النهوض بالسلم والامن العالميين . ومما له أهمية مماثلة أنه حدد الاستعمار بوصفه عقبة رئيسية أمام السلم والامن الدوليين ، والزم بذلك المنظمة بالقيام بدور رئيسي ونشط في عملية تصفية الاستعمار .

وهكذا ، قدم اعتماد الإعلان من قِبَل هذه الجمعية تعهدا إلى الشعوب المستعمرة في كل مكان بإقامة عالم جديد يقوم على العدالة والحقوق المتساوية لجميع الشعوب .

في غضون السنوات التي انقضت منذ اعتماد الإعلان ، شهد العالم أحد أهم تطورات عصرنا : فقد تمكن ٥٩ إقليما خاضعة للوصاية أو لا تتمتع بالحكم الذاتي ، يقطنها مجموعه ١٤٠ مليون نسمة وتقع في جميع مناطق العالم ، من ممارسة حقها في تقرير المصير .

والآن ، تقوم الغالبية العظمى من هذه الاقاليم بدورها ، بوصفها دولا مستقلة ذات سيادة ، في شؤون منظمتنا العالمية . وانضمام دولة ناميبيا الجديدة ، بعد سنين طويلة من سفك الدماء والمعاناة ، يمثل حدثا يتناسب مع هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية الثلاثين للإعلان .

لدى المجتمع الدولي ما يكفي من الاسباب لتبرير اعتزازه بالدور الهام الذي قام به في مساعدة شعوب الاقاليم المستعمرة سابقا لنيل حريتها . وفي هذا الإطار ، يتعين علينا أن نعرب عن تقديرنا العميق للجنة الـ ٢٤ الخاصة ، التي نهضت بمسؤولياتها الخاصة المتمثلة في رصد وتنفيذ الإعلان ، على نحو تستحق عليه ثناء عظيما . فقد نجحت في حشد الدعم الدولي للتطلعات المشروعة للشعوب المستعمرة .

ونتيجة لعملية تصفية الاستعمار ، فإن الامم المتحدة اكثر تمثيلا اليوم ، وهيئة اقوى مما كانت عليه قبل ثلاثة عقود . ونتيجة لذلك ، فإنها افضل إعدادا للاخذ بنهج جماعية في النهوض بالمهام الملحة التي لا تزال تواجه المجتمع الدولي .

على حين اننا نعتز بإنجازاتنا في الماضي ، فإن الامم المتحدة لا تزال محافظة على التزامها بالتقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للاقاليم الـ ١٨ الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ومعظم هذه الاقاليم يقع في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي وتعاني من مشاكل فريدة بسبب صغر حجمها وقلة عدد سكانها وموقعها الجغرافي وعزلتها ومواردها الطبيعية المحدودة . والاهداف المنصوص عليها في الميثاق لا تزال تنطبق على هذه الاقاليم اليوم كما كانت تنطبق عليها عندما اعتُمدت هذه الوثيقة التاريخية . وظروف هذه الاقاليم الخاصة تتطلب استمرار تعاون الامم المتحدة ومساعدتها لتمكين هذه الاقاليم من التغلّب على التحديات التي تواجهها وعلى اختطاط مستقبل يلبي اماني وطموحات شعوبها .

والاهتمام الثابت الذي منحته الامم المتحدة للاقاليم المستعمرة ينعكس ايضا في سلسلة من البرامج والتدابير المحددة التي اعتمدتها لتوفير الرفاهية والتقدم الاجتماعي لشعوبها . ومنذ عام ١٩٥٤ تدعو الجمعية العامة الدول الاعضاء كل عام لتقديم التدريب الفني والمهني لسكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وتمكينهم ايضا من الحصول على التعليم في المرحلة التالية للمرحلة الابتدائية وفي المرحلة الجامعية . وقد قدمت منظمات منظومة الامم المتحدة المساعدة للاقاليم غير المستقلة وفقا لقرارات هذه الجمعية . وفي الواقع ان انضمامها إلى هذه الاقاليم اثناء عملية تصفية الاستعمار عاد عليها بفائدة لا تُقدّر .

ينبغي لنا في هذه الذكرى السنوية أن نحصي إنجازاتنا والتحديات التي لا تزال تنتظرنا في هذا المجال الهام من المساعي الإنسانية . وَبلَفْت الانتباه الدولي إلى هذه الذكرى ، اكدت بلدان حركة عدم الانحياز على اهميتها لا بوصفها مناسبة للنظر إلى الوراء فقط ، بل للتطلع إلى المستقبل ايضا . وفي مساعينا لحل المشاكل الاستعمارية

الباقية ، يتعين علينا أن نتصرف بموضوعية بعيدة عن الانفعال لا تسترشد إلا بأماني ورفاهية الشعوب المعنية مباشرة . وانطلاقا من هذه الروح ، يتعين علينا أن نجدد التزامنا بمبدأ تقرير المصير وأن نؤكد مرة أخرى على هذا الالتزام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤ الخاصة)) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه حقا لشرف عظيم وامتياز أن أشارك في هذه الجلسة الخاصة لإحياء الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

يرمز هذا اليوم الى تضامن الدول الاعضاء في هذه المنظمة في تصميمهم على الإسراع بحصول جميع الاقاليم التي لا تزال تحت حكم الاستعمار على الحرية والاستقلال دون شرط أو قيد . إنه يوم تعيد فيه الدول الاعضاء تكريس نفسها للمبادئ المجسدة في الإعلان : مبادئ تطالب بإصرار بتحرير الاقاليم المستعمرة من الهيمنة الاجنبية ، مبادئ منبثقة عن المقاصد والعقائد المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة . إنه يوم ننظر فيه إلى إنجازات الماضي ، لا لنهنئ أنفسنا بل لنضع أساسا أصلب للعمل في المستقبل فيما يتصل بآثار الاستعمار المتبقية .

من الواضح أن للإعلان أثرا واسع النطاق على جوانب عديدة من الحياة الدولية ، لا سيما تطور منظمتنا نفسها . وأهمية الامم المتحدة ، بوصفها رائدة هذا المسعى ، تعززت بإسناد دور رئيسي إليها في تحقيق أحد المقاصد الرئيسية المنصوص عليها في الميثاق ، وهو على وجه التحديد إعلاء مبدأ الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب في جميع أنحاء العالم . وفضلا عن ذلك ، فإن التنفيذ التدريجي للإعلان أسفر عن جعل هذا المحفل العالمي أكثر تمثيلا . وهذا الإعلان ، الذي اعتمدته الدول الاعضاء بأغلبية ساحقة ، كان تعبيرا عن تصميم مجتمع الدول على الإسراع بعملية تحرير الشعوب المستعمرة وبارقة أمل جديد في الحرية والاستقلال بالنسبة للملايين الذين لا يزالون يعيشون تحت نير الاستعمار .

وخلال الـ ٣٠ عاما التي انقضت منذ تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) حدثت تطورات هامة في كفاح الشعوب المستعمرة لإعمال حقها في تقرير المصير والاستقلال . وفي هذه العقود الثلاثة أرسى الإعلان الأساس لتحرير أكثر من ٥٠ إقليما تابعا ، وكان حافزا في هذا الاتجاه . إن تكوين العضوية في الأمم المتحدة اليوم يعد شهادة بليغة على هذا الإنجاز الهام . فأكثر من ثُلث الدول الأعضاء الـ ١٥٩ كانت في الماضي أقاليم مستعمرة ثم شاركت مجتمع الأمم باعتبارها دولا ذات سيادة منذ عام ١٩٦٠ .

وفي حالات عديدة ، كان على حركات التحرير أن تدفع الثمن النهائي لكسر أغلال الإخضاع والسيطرة . إن الكثيرين من المقاتلين من أجل الحرية لم يعيشوا ليشهدوا انتصار القضية التي كافحوا من أجلها . وفي هذه المناسبة الرسمية ، أود بالنيابة عن اللجنة أن أشيد بهم جميعا . وأن أشير بالآلاف من الأبطال المعروفين والمجهولين الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية الحرية والعدالة والاستقلال . وإنني واثق من أن الأعمال والأفعال الباسلة التي قام بها هؤلاء الرجال والنساء الشجعان ستبقى أجيالا طويلة بعد أن تصبح كلمة "الاستعمار" كلمة بالية في سجلات العلاقات الدولية .

إن تحرير ناميبيا - وهي آخر عملية لتصفية الاستعمار شاركت فيها الأمم المتحدة بدور نشط باعتبارها مسؤولة مسؤولية خاصة عن ذلك الإقليم السابق - لا يزال حيّا في ذاكرتنا . ووجود وفد ناميبيا بيننا اليوم باعتباره ممثلا لدولة عضو ذات سيادة في هذه المنظمة يعتبر رمزا ومصدرا لتشجيعنا على مواصلة عملنا المصمم حتى يتم القضاء على آخر معاقل الاستعمار من على وجه الأرض .

ولئن كانت الأمم المتحدة لذلك تفخر بحق بإسهامها في الإنجاز التاريخي لشعب ناميبيا فإننا نعتقد أن هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان ينبغي أن يكون فرصة لتجديد التزامنا بقضية الـ ١٨ إقليما المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وكما يعرف أعضاء الجمعية فإن الأغلبية العظمى من هذه الأقاليم المستعمرة جزر صغيرة منتشرة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وعدد سكانها قليل نسبيا ومواردها محدودة . ومع ذلك فإن الأحكام الأساسية للإعلان تنطبق عليها جميعا على نحو

متساو . وبالنيابة عن اللجنة الخاصة أود أن أكرر التزام اللجنة الثابت بمواصلة البحث عن جميع الطرق والوسائل لتنفيذ أحكام الإعلان بما يتفق مع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وتصميمها على ذلك .

وفي هذا الصدد ، لئن كانت أعمالنا لا تزال تسترشد بالالتزام الكامل بالمبادئ الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لم يغب عن أبصارنا أن واقعية النهج ضرورية لتحديد مسار العمل الفعّال الذي يعزز أهداف إنهاء الاستعمار في حالة تلك الاقاليم المتبقية . ومن ثم فإننا نرى أن النهج الذي اعتمدناه فيما يتعلق بتلك الاقاليم يجب أن يأخذ في الحسبان الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة بالاقاليم المعنية . وفي الاستعراض السنوي للحالة في الاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي سعت اللجنة الى أن تقيم النطاق الكامل لهذه الخصوصيات في محاولة لتحديد المرحلة التي توصلت إليها الاقاليم وبصفة خاصة في إدارة شؤونها وفي المجال الاوسع للحكم الذاتي . ولذلك فإننا مقتنعون بأن أي نهج يتخذ فيما يتعلق بأي إقليم يجب أن يقوم على تقدير متعمّق للحقائق السائدة في ذلك الإقليم . وفي هذا الصدد فإن التزام الدول القائمة بالإدارة بأن توفّر المعلومات ذات الصلة عن طريق التقارير المنتظمة بأن تسهّل إيفاد البعثات الزائرة لا يمكن المغالاة في التأكيد عليه .

هذا الاجتماع الرسمي للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين للإعلان يعتبر في الواقع العمل الختامي لسلسلة من الانشطة التي تم الاضطلاع بها في أوائل هذا العام بموجب قرار الجمعية العامة ١٠٠/٤٤ . ومن بين هذه الانشطة الحلقتان الدراسيتان الإقليميتان اللتان عقدتهما اللجنة في بورت فيلا في فانواتو ، وفي بريجتاون في بربادوس ، وسيعرض التقريران الخاصان بهاتين الحلقتين الدراسيتين على الجمعية عندما تبحث البند ١٨ من جدول الاعمال .

وكان أحد الاهداف الرئيسية لهاتين الحلقتين الدراسيتين التأكيد مباشرة على رغبة ممثلي الاقاليم المتبقية فيما يتعلق بمركز بلادهم في المستقبل . وقد بحثت اللجنة بعناية نتائج هاتين الحلقتين الدراسيتين وبصفة خاصة وجهات النظر التي أعرب عنها ممثلو السكان المعنيين في هاتين المناسبتين . وغني عن البيان أن وجهات النظر

التي أبديت بالإضافة الى الاهداف الواردة في الإعلان سترشد اللجنة في القيام بولايتها .

بيد انه مهما كانت نتائج هاتين الحلقتين الدراسيتين بنّاءة وسليمة فإن تنفيذ هذه النتائج يتطلب التعاون الكامل من جانب الدول المعنية القائمة بالإدارة . وأود أن انتهز هذه الفرصة لاعرب عن تقدير اللجنة الخاصة للدول القائمة بالإدارة وبصفة خاصة الدول التي سهلت على نحو نشط عقد الحلقات الدراسية وأناشدها جميعا أن تبدي روحا متجددة من التعاون ونحن نقترب من الهدف النهائي الذي توخّته الجمعية العامة في قرارها ٤٧/٤٣ ، وهو استكمال عملية إنهاء الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ .

إن النجاح الذي تحقق في ميدان إنهاء الاستعمار يمكن أن يعزى أساسا الى الكفاح الطويل الذي خاضه المواطنون في الاقاليم المستعمرة وكذلك الى التأييد الذي حصلوا عليه من المجتمع الدولي وبصفة خاصة من الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم . إن الدور الذي اضطلع به الامناء العامون المتعاقبون للامم المتحدة في تعزيز العملية يُعتبر دورا بارزا . وفي هذه المناسبة الرسمية نود أن نشيد بصفة خاصة بالامين العام الحالي السيد خافيير بيريز دى كوييار لالتزامه المتواصل بقضية إنهاء الاستعمار وأن نشيد بصفة خاصة بالعمل البطولي الذي أنجزه بنجاح في العملية التي أدت الى استقلال ناميبيا .

ويحدوني أمل مخلص في أن تتمكن لجنة الـ ٢٤ خلال اجتماعات الجمعية العامة أثناء العقد الاخير من القرن العشرين من أن تقدم تقريرا بأنه لم تعد هناك على قائمتها أقاليم أخرى غير متمتعة بالحكم الذاتي وبأن جميع هذه الاقاليم قد مارست حقها في تقرير المصير . كذلك فإنني آمل على نحو متحمس أن المشاركة العالمية التي جمعتنا من بعيد على طريق تحقيق الحرية والاستقلال لجميع الشعوب المستعمرة ستمكننا في نهاية المطاف من تحقيق هدفنا النهائي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للسيد ابراهيم غمباري رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

السيد غمباري (نيجيريا) (رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بالنيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن أشكر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على توجيه الدعوة الي والى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري للاشتراك في الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الجمعية العامة للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) بتاريخ ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

إن هذه ذكرى سنوية هامة . فلقد كان عام ١٩٦٠ بمثابة حد فاصل في كفاح التحرر الذي اكتسب زخما كبيرا من خلال ما بذله عدد كبير من المستعمرات الافريقية من جهود متضافرة لكفالة حريتها واستقلالها . وباتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تحدد إطار وتوجه التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حكمت جدول أعمال السياسات الدولية بل والوطنية في السنوات الثلاثين التالية .

ولا يسع أحد انكار جهود الامم المتحدة في تيسير انهاء الاستعمار . فلقد قررت الهيئة العالمية أن الاستعمار يشكل خرقا لمبدأ تقرير المصير ، ويستدعي اتخاذ خطوات فورية في جميع الاقاليم التي لم تستقل بعد لنقل السلطة الى السكان المحليين دون أي قيود أو تحفظات ، نزولا على ارادتهم للتحرر والاستقلال ، المبداة في حرية .

ولم يكن من قبيل المصادفة أنه بعد سنوات قلائل من ذلك التاريخ ، خطت الجمعية العامة خطوة أخرى الى الامام بأن أخذت في الاعتبار الحالة المتردية في الجنوب الافريقي التي تتمثل سماتها في استمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، وتحديها لقرارات الامم المتحدة ، وقمعها الوحشي للشعبين الناميبي والجنوبي الافريقي ، وارتكابها أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة . ومن ثم أعلنت الجمعية العامة أن العنصرية والفصل العنصري يتعارضان مع ميثاق الامم المتحدة وأنهما يشكلان جريمة في حق الإنسانية .

ومنذ ذلك الحين ، أقامت لجنة الـ ٢٤ واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري علاقة تعاونية تستهدف إزالة آخر آثار الاستعمار والفصل العنصري والعنصرية . ولئن كانت لجنة انهاء الاستعمار قد أحرزت على امتداد السنين نجاحا باهرا في انجاز مهمتها الهامة ، فإن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري توشك على بدء عملية ستفضي في نهاية المطاف الى القضاء الكامل على الفصل العنصري .

وبما أن التطورات الإيجابية في الساحة الدولية خلقت مناخا مؤاتيا لتسوية الصراعات الدائرة حاليا بالوسائل السلمية ، فقد سلمت جنوب افريقيا أخيرا ، بأن الاستمرار في مقاومة وقمع ارادة شعب ناميبيا التي لا تقهر وروحه القتالية أمر لا طائل من ورائه وباهظ التكلفة من الناحيتين السياسية والاقتصادية . وعلى ذلك ،

غدت ناميبيا عضوة فتية وملتزمة في أسرة الامم ، هنا في هذه الهيئة العالمية . إن استقلال ناميبيا يشكل عاملا حاسما في جهود لجنة الـ ٢٤ ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا واللجنة الرابعة والمجتمع الدولي بأسره الممثل في هذه الجمعية الهامة .

إن زوال الفتور عن العلاقات الدولية كان ، وفي اعتقادي سيظل له أثر ايجابي على أعمالنا . ومن دواعي غبطة اللجنة الخاصة أن ترى جهودها في بناء توافق آراء بشأن جنوب افريقيا داخل الامم المتحدة كللت في كانون الاول/ديسمبر الماضي باعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . كما أن القرار الذي اتخذ بتوافق الآراء منذ شهر واحد فقط ، بشأن التقدم المحرز حتى الآن في جنوب افريقيا ، يعد معلما آخر بارزا في جهود المجتمع الدولي الرامية الى القضاء على الفصل العنصري .

ولئن كان توافق الآراء فيما بين الدول الاعضاء نتاج تغيير مركب في المواقف والمفاهيم ، فلا يسع أحد أن ينكر دور الضغوط المتضافرة التي مارسها المجتمع الدولي بأسره على نظام الفصل العنصري . ولقد لقيت الخطوات الإيجابية التي شرع الرئيس دي كليرك في اتخاذها منذ شباط/فبراير الماضي ترحيبا . بيد أنها تقصر عن تلبية مطالب المجتمع الدولي . ذلك انه لم يطلق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين ، ولم ترفع حالة الطوارئ إلا جزئيا ، ولم يلغ بعد قانون الامن الداخلي . ولايزال العنف مبعث خوف مستمر من أن تتأخر العملية المؤدية الى المفاوضات أو تنحرف عن مسارها .

وفي ضوء هذه الخلفية ، يوفر هذا الاجتماع فرصة أخرى لأن نعيد تكريس أنفسنا لتحقيق مبادئ وأهداف القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، وكذا الإعلان المتعلق بالفصل العنصري . وينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في ممارسة الضغط على جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري حتى تمتثل تماما لمطالبنا وشروطنا المسبقة المعروفة ، ولقد أعربت اللجنة الخاصة في مناسبات شتى عن قلقها الشديد ازاء المساعي المبذولة لتخفيف الجزاءات والتدابير التقييدية المفروضة حاليا ، وتعتبر ذلك أمرا سابقا لأوانه . فوفقا للإعلان المتعلق بالفصل العنصري لا بد أن تتوافر شواهد واضحة على حدوث تغيير

جذري وراسخ في جنوب افريقيا قبل طرح امكانية تخفيف تلك الجزاءات والتدابير التقييدية .

ونحن نعرف أن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ستقف الى جانبنا في مسعانا المشترك لتعزيز قضية شعب جنوب افريقيا وبخاصة انها تتصل أيضا بحقه في تقرير المصير . فبموجب ذلك الحق ، سيتسنى له ، ونأمل أن يحدث هذا في المستقبل القريب ، أن يقرر في حرية مستقبله السياسي ، وأن يضطلع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دونما معوقات ، حسبما ينص اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وإلى أن يقوم في جنوب افريقيا مجتمع حر وديمقراطي وغير عنصري سيظل شعب ذلك البلد سيئ الحظ في حاجة الى تضامننا المتواصل ودعمنا المطلق . فلنبادر دون توان بتوجيه اشارة قوية الى شعب جنوب افريقيا وشعوب افريقيا بأسرها نؤكد فيها اننا لن نتخلى عن كفاحها العادل والمشروع . وبالشجاعة والتفاؤل ، سيحل اليوم الذي نستطيع فيه جميعا أن نحتفل بالقضاء الكامل على الفصل العنصري . وإنني لعلى ثقة من حدوث هذا عما قريب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيد توم اوباليه كارغبو ممثل سيراليون الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الافريقية .

السيد كارغبو (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أعرب لكم باسم المجموعة الافريقية ، عن سرورنا لرؤيتكم تباشرون رئاستكم للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين بمهارة فائقة . كما اننا نعرب عن تقديرنا لسلفكم اللواء يوسف غاربا ممثل نيجيريا على براعته في ادارة الدورة الرابعة والاربعين .

منذ ثلاثين عاما مضت ، اعتمدت المنظمة في قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) مجموعة من المبادئ ، يعترف بها الآن ، دون منازع ، كميثاق لحرية سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي . وكون ذلك الإعلان ظل نافذ المفعول عبر كل

هذه السنين هو أمر يفترض معه أن تطبيقه يشكل أهمية عاجلة لا تنكر وخصوصا أن الشعوب الخاضعة تتمسك به .

وسواء كان النجاح في ممارسة تلك الحقوق قد تحقق بالسلم أو بالدم فما لا جدال فيه أن الإعلان غيّر الى الابد علاقة التبعية والخضوع بين البلدان التي حكمت التعامل الدولي حتى النصف الاول من القرن الحالي . ويشهد على امتداد صلاحية هذا الدواء الموصوف منذ ثلاثين عاما الجانب الاكبر من الامم الحاضرة هنا اليوم .

وما حدث على مدى السنين التي انقضت منذ اعتماد الإعلان يؤكد أن عملية التحرير لا يمكن الرجوع عنها . وقد شهدنا ، بظهور دول جديدة ، التوصل التدريجي الى الهدف الرئيسي للمنظمة وهو العالمية . انها لخبرة فريدة ، وغنية بتنوع في الثقافات والنظم لا تستطيع أن تزهو به سوى منظمة عالمية .

وللأسف ، لم يكن الطريق سهلا : فقد كان مفروشا بأرواح الشهداء من أمثال المهاتما غاندي وأميلكار كابرال وغيرهما ممن لا تزال مناهضتهم للسيطرة الاستعمارية تزكي تطلعات محبي الحرية في جميع أنحاء العالم . فإسهاماتهم من أجل تحرير الشعوب هي قصة حية للتفاني في سبيل أرقى قيم الانسان ، قصة كتبت بمداد الصبر والشجاعة المنقطعة النظير . وليست هناك تحية لذكراهم أفضل من أن نتعهد بتطبيق قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ الصادر في عام ١٩٨٨ .

لقد حدثت أشياء كثيرة منذ عام ١٩٨٨ ، عندما أعلنت الجمعية العامة الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠ بوصفها العقد الدولي للقضاء على الاستعمار . ومن أهم ما حدث في تلك الفترة ظهور روح التوفيق والتفاهم التي مازالت سائدة في العلاقات الدولية . وقد انبثقت هذه الروح من نبع العقلانية الانسانية التي جرؤت أخيرا على التسليم ببديهية كون التوترات والمنازعات عبث لا طائل من ورائه .

وهناك شعور غلاب . ونحن نقترب من نهاية هذا القرن ، بالعزيمة والمسؤولية اللتين ينبغي أن نبديهما الآن تجاه من لا يزالون مكبلين في سيرهم بأثقال التجربة الاستعمارية . وينبغي أن ندرك ان العالم لا يستطيع العيش في سلام اذا ظللنا نحرم الآخرين من فرصة ممارسة تلك الحقوق التي نرى نحن أنفسنا أنها لا يمكن أن تنفصل عن تراثنا . ان الاختيار لم يكن بمثل هذا الوضوح قط وهو : أن نضمن أن تكون الذكرى الثلاثون آخر ذكرى نحتفل بها ، حتى يمكننا أن نقف في مطلع القرن الحادي والعشرين لا لنفعل ما فعله أسلافنا في ذلك اليوم من كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ حين أعلنوا تلك المبادئ غير القابلة للتصرف ، بل لنستقبل عالما خاليا تماما من الاستعمار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيد ضياء الله الفتال ممثل الجمهورية العربية السورية الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية .

السيد ضياء الله الفتال (الجمهورية العربية السورية) : لي الشرف بوصفي رئيسا للمجموعة الآسيوية لهذا الشهر أن أتحدث أمام هذا المحفل الكريم ، أمام الجمعية العامة التي تحتفل اليوم بفخر بالذكرى الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ويأتي هذا الاحتفال في الوقت الذي يبدأ فيه عقد الامم المتحدة الذي يؤمل أن تتم تصفية الاستعمار خلاله تصفية كاملة ونهائية ، وذلك تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

اننا ننتهز هذه المناسبة العالمية للتعبير عن تضامن المجموعة الآسيوية وتصميمنا على التعجيل في تحقيق الحرية والاستقلال الوطني بلا قيد أو شرط لجميع البلدان والاقاليم الخاضعة للحكم الاجنبي . انه احتفال تجدد فيه الدول عزمها على تنفيذ مبادئ وأهداف الإعلان التي تطالب بتحرير الاقاليم المستعمرة من السيطرة الاجنبية .

إن إلقاء نظرة على عضوية الامم المتحدة ليؤكد أن النضال ضد الاستعمار الذي جسده الإعلان كان له تأثيرا بالغا على العلاقات بين الدول التي أضحت قائمة على المساواة والاحترام المتبادل كما أرادها الميثاق . وكان نصيب المجموعة الآسيوية في هذا النضال كبيرا ، حيث تحررت العديد من البلدان الآسيوية من نير الاستعمار ، وهي تشارك اليوم بشكل فاعل في بناء عالم أفضل تسوده المساواة والحرية .

ان أنظار شعوب العالم تتجه الى منظمتنا الدولية باعتبارها الصرح الافضل للتعاون الدولي لتحقيق الحرية للشعوب التي مازالت ترزح تحت حكم الاجنبي . ويمكن قياس مستوى النجاح الذي واكب تنفيذ الإعلان بأنه مكّن ، منذ عام ١٩٦٣ ، ٤٦ اقليما تابعا من ممارسة الحق في تقرير المصير . واليوم لا يوجد على قائمة اللجنة الخاصة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سوى ثمانية عشر اقليما . ان تزايد عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة هو خير دليل على حقيقة انه لا يمكن للقهر والاستغلال والسيطرة الاجنبية ان توقف المد التاريخي الحتمي للنضال التحرري ، وان السيطرة الاستعمارية على الشعوب مآلها الفشل ، وأنه يستحيل كبت تطلعات الشعوب المستعمرة الى الحرية والاستقلال . وان مصير أي اقليم مستعمر لا يمكن ان يتقرر دون مراعاة الرغبات الحقيقية لسكان هذا الاقليم والتي يجب أن يعبروا عنها بكل حرية .

ان ارادة هذه الشعوب الباسلة والتزامها ونضالها المستمر هي التي ستمكن هذه الشعوب في النهاية من تخليص نفسها من أغلال الأنظمة الاستعمارية العنيدة ، وناميبيا الحرة هي خير مثال على ذلك .

وبالرغم من التطورات الايجابية والرائعة التي شهدناها على الساحة الدولية ، فمن المحزن حقا أن نرى أن ملايين من البشر في عدد من البلدان والاقاليم مازالوا غير متمتعين بالحكم الذاتي ، ومازالوا يتعرضون للاستغلال في أوطانهم . فمازال أكثر من ٢٨ مليونا من الافارقة في جنوب افريقيا يخضعون لابشع أنواع التمييز والاضطهاد ويعيشون في أوطانهم محرومين من حق المواطنة في ظل الفصل العنصري البغيض ، ومازال أكثر من ٦ ملايين من أبناء فلسطين ، البلد العربي في آسيا ، محرومين من حق تقرير مصيرهم في أرضهم ووطنهم .

واننا لعلى ثقة بأن هذه اللجنة ستواصل أداء مهمتها حتى يزول آخر أثر من آثار الاستعمار من وجه الارض . الامر الذي يتطلب من المجتمع الدولي أن يعتمد في ضوء قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار التدابير المحددة للقضاء على كل ما تبقى من الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره في شتى أنحاء العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيد ساتينسلاف بافلاك ، ممثل بولندا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد بافلاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني غاية الشرف أن تتاح لي هذه الفرصة - بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية - كي أخاطب الجمعية في هذه الجلسة المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

يعد الإعلان - بلا شك - واحدا من أهم وأبرز الوثائق التي أصدرتها هذه المنظمة ، فهو لا يشهد فحسب على الأهداف النبيلة التي تلهم أنشطة الأمم المتحدة ككل ، لكنه يوضح أيضا الطريقة التي يمكن - بل ينبغي - أن تتحقق بها تلك الأهداف بالتعاون الفعال من جانب مجتمع الأمم .

وغني عن البيان أن العالم الذي نعيش فيه الآن أفضل بكثير مما كان عليه عند صدور الإعلان ؛ إن التغير السائر بخطى متسارعة جعل العالم خاليا تقريبا من السيطرة والقمع الاستعماريين . فقبل أشهر قليلة ، وفي شهر آذار/مارس من هذا العام على وجه التحديد ، شهدنا في ناميبيا نصرة شعبها في نضاله من أجل حقه في تقرير المصير وانتصار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة على آفة الاستعمار . وها نحن اليوم نرى ناميبيا الحرة المستقلة تتبوأ مكانها الصحيح في هذه المنظمة .

ومما لا شك فيه أن هذه العملية التي لا رجعة فيها قد تعززت أيضا من جراء التغيرات الأساسية في أوروبا الشرقية . وقد تأثرت بنهاية الحرب الباردة التي أفسحت الطريق للحوار البنّاء بين الشرق والغرب والارادة الحاسمة لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإعطاء منظمتنا معنى حقيقيا .

ويمكننا اليوم أن نقول بمزيد من الرضا أن المواقف الاجماعية المتضافرة التي تتخذها الأمم المتحدة في قضايا المبدأ آخذة في الزيادة باستمرار . ومنها على سبيل المثال مسألة الفصل العنصري التي كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا قبل حصول ناميبيا على استقلالها ، بمشكلة انهاء الاستعمار . فاعتماد ، الإعلان التاريخي المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، بتوافق الآراء ، منذ عام تقريبا ، إنما يبعث فينا الأمل في دنو ساعة زوال الفصل العنصري من على وجه الأرض .

إن عالمنا ، عالم اليوم ، قد تحرر تقريبا من نير الاستعمار . لكن كلمة "تقريبا" تجعل الامر مختلفا . فما تبقى من أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي ما زال يتطلب استمرار التفاني والالتزام والجهود الجارية من جانب المجتمع الدولي . ويتعين على الدول القائمة بالادارة - بصفة خاصة - أن تعمل بشكل يخدم مصالح شعوب تلك الاقاليم على أفضل وجه ، ويؤدي الى إحداث تغيرات مناسبة وفقا لوقائع العالم المعاصر ومتطلباته ، مما يمكن هذه الشعوب من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل بوليفيا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

السيد نافاخاس موغرو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إنه لشرف كبير بالنسبة لي أن أشارك في هذه الجلسة الاحتفالية التي تعد حدثا هاما ، وأن أتكلم نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . إن مجموعتنا تمثل في حد ذاتها - من الناحية السياسية والثقافية والجغرافية - تلك العملية التي استمرت على مر السنوات الثلاثين الماضية والتي نحتفل بها الآن . لقد شهدنا مع الدول العشرين التي بلغت من الرشد بوصفها دولا ذات سيادة بالفعل - ميلاد بل ونمو جيل جديد من الامم الحرة التي تثري منطقتنا السياسية ، وتبرر تفاني وبطولة أولئك الذين أفردوا لنا مكانا مشرفا في النظام الجغرافي - السياسي للعالم .

وفضلا عن ذلك ، كانت هذه الامم الجديدة مصدر تشجيع لنا باتحادها من أجل قضية نبيلة قضية الإيذان ببدء حقبة من السلم والحرية والرخاء ، حقبة ينفى فيها الى الابد التحيز العنصري والاستغلال الظالم ، وقد كان هذا هو المثل الاعلى الذي حاربنا من أجله والذي سيظل هدفنا المنشود .

إن يوم الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة هو يوم ابتهاج للامم المتحدة . إذ يقف هذا اليوم شاهدا على حقيقة بارزة

للغاية . فهو احتفال بنقطة بداية في الوقت وفي التاريخ ، وبالتحقق المتكرر من مدى الالتزام بأحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة أي هدف الإعمال العالمي لحق الشعوب التي لا تزال خاضعة للاستعمار في الحرية وحقها غير القابل للتصرف في العيش في كرامة وبمنأى من الخوف .

إننا نؤكد ونعلن من جديد ، سنة بعد سنة وجمعية تلو الأخرى ، إصرارنا على تحرير كل شعوب العالم التي لا تزال تعاني من التبعية والاستغلال الأجنبي ، وما يتبعهما من عواقب وخيمة متمثلة في التمييز العنصري والاضطهاد الديني وضيق فرص الوصول ، إن وجدت أي فرص للوصول ، الى التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية ، وكل هذه حواجز غير مقبولة في عالم اليوم . إننا نعلم أن كل هذه الآفات ناجمة عن الاستمرار المتعمد للأنظمة الاستعمارية التي تستغل الشعوب باتباع ممارسات تتناقض وحق كل انسان في العيش في حرية وفي الاستمتاع الكامل بالثروة التي حبت الطبيعة بها مسقط رأسه ، وفي التمتع بحقه في الاستفادة من الثروة المعدنية وغيرها من الثروات الكامنة في بلاده .

ورغما عن الأعوام الثلاثين التي انقضت وعن فترات الإحباط والتشكك التي تعرقل جهودنا بين الفينة والأخرى ، لم تكف الأمم المتحدة عن العمل من أجل تحقيق الكرامة الانسانية والتمتع الكامل بالقيم الأساسية . لقد مضينا قدما وأنظارنا مثبتة على الأفق العريض لمهمتنا دون أي حواجز جغرافية وبشعور بوحدة المجتمع العالمي ، وفي إطار أغراض وأهداف تتسق تماما وتقاليد كل شعب ونظم حياته التي تشكل هويته الروحية بل جوهر قوميته ذاتها .

لقد اضطلع بمهمة التحرير هذه المناضلون البواسل من أجل الحرية ، أولئك الذين نجحوا في قيادة شعوبهم - تعبيرا عن رغباتها - الى النصر ، وأثروا مجموعة الأمم التي تشكل الآن مجتمع الأمم الممثل هنا . ومع أنه لم يتسن في جميع الحالات إعادة توحيد أجزاء الأمم الممزقة أوصالها بحيث تعود الى صورتها الأصلية أو لم يتسن استردادها لأصولها الثقافية ، فإن مستقبل هذه الأمم سيتوقف على حكمة قادتها

وحضارتهم ، وعلى الميل الطبيعي لشعوبها التي تتسعى الى إيجاد أشكال منطقية للتعايش لا تستند فحسب على مقاصد التنمية بل أيضا على الالفة الروحية والهوية الثقافية .

إن مهمتنا لم تنته بعد . فلا تزال هناك بعض الاقاليم المحتلة ، وما زالت هناك بعض الممارسات البغيضة مثل الفصل العنصري . ولا تزال هناك قوميات مقهورة وشعوب مقهورة ، وبعضها يحارب بشدة من أجل الحصول على حريته . والبعض الآخر حقق ذلك بالفعل ، ومن بين هؤلاء ناميبيا الباسلة ، التي يرفرف علمها في الفضاء بالفعل إشادة بالحرية . إننا نتشاطر الابتهاج بهذا اليوم المكرس للاحتفال بالقرار التاريخي بالنضال من أجل حرية الشعوب التي تعاني من التبعية الاقتصادية والثقافية . ونود ، في يوم الاحتفال الرسمي هذا أن نجدد وعدنا بمواصلة محاربة كل شكل من أشكال الاستعمار ، سواء كان استعمارا سافرا يعلن عن نفسه صراحة دون أية مواربة أو ذلك النوع الذي يتخفى في صورة وصاية أبوية عفا عليها الزمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو السيد إيف فورتييه ممثل كندا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ، بوصفي رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/اكتوبر التكلم في هذه الجلسة الاستثنائية احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

عندما انشئت الامم المتحدة في عام ١٩٤٥ ، فان مبدأي الحقوق المتساوية ، وتقرير الشعوب لمصيرها كانا في مقدمة ما يشغل بال منشئيها . وبالفعل ، ورد هذان المبدآن ضمن مقاصد الامم المتحدة في المادة الاولى بالذات من الميثاق ، بينما جرى تفصيل المسؤوليات والالتزامات المتعلقة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وبالاقاليم الخاضعة للوصاية في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر .

وفي السنوات بين ١٩٤٥ و ١٩٦٠ ، عندما اعتمدت الجمعية العامة القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) ، كانت عضوية الامم المتحدة قد ازدادت من ٥١ الى ٩٩ دولة عضوا . والعديد من هذه الدول الاعضاء الجدد دول نالت استقلالها من الدول القائمة بالادارة إبان السنوات الـ ١٥ الواقعة بين العامين المذكورين وسعت بعدئذ الى العضوية الكاملة في الامم المتحدة . ولكن في عام ١٩٦٠ ، بقيت أقاليم كثيرة أخرى لم تكن شعوبها قد نالت بعد قدرا كاملا من الحكم الذاتي .

واليوم ، بعد ثلاثين عاما ، وصل رقم العضوية الى ١٥٩ ، وكل هذه الدول الاعضاء الجدد تقريبا حصلت على استقلالها عن طريق ممارسة حقها في تقرير المصير . إن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ترحب بالتقدم المحرز في هذا المجال . وتنوه المجموعة أيضا بأن بعض الاقاليم التي كانت سابقا غير متمتعة بالحكم الذاتي قد اختار خيارات أخرى ، بما في ذلك الاتحاد الحر مع دولة مستقلة .

وتلاحظ مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بارتياح كبير ، على وجه الخصوص ، اكتمال انتقال ناميبيا الى الاستقلال بنجاح ، والدور الاساسي الي اضطلعت به الامم المتحدة والامين العام . إن وجود ناميبيا اليوم في هذه الجمعية العامة بوصفها

عضوا كامل العضوية في الامم المتحدة لشهادة على عزم الاعضاء في منظمتنا على تعزيز المُثل المنصوص عليها في الميثاق ، والسعي الى تنفيذ مبدأي الحقوق المتساوية وتقرير المصير لجميع الشعوب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلن اختتام هذه الجلسة التذكارية الخاصة المعقودة احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لصدور اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

البند ١٥٤ من جدول الاعمال (تابع)

تقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي (A/45/L.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صدر مشروع قرار في الوثيقة A/45/L.2 . أود أن أذكّر الممثلين بأن مشروع القرار قدم في الجلسة العامة ٢٦ ، وبأن الدول التالية أسماؤها قدمت مشروع القرار A/45/L.2 : أنتيغوا وبربودا ، وبربادوس ، والجمهورية الدومينيكية ، وسان كيتس ونيفيس ، وسورينام ، وغرينادا ، وغواتيمالا ، وكوستاريكا ، ونيكاراغوا .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن هايتي جار قريب لبلدي ، بل هو على وجه التحديد أقرب جار لنا . فمن ساحلنا الشرقي ، تسهل رؤية الاقليم الهايتي . ويعيش في بلدي مئات الآلاف من مواطني هايتي ، وتكفل لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها بقية سكان كوبا . لقد أتوا الى كوبا من بلد هو جارنا .

وكان على هذا البلد الشقيق لنا أن يواجه ، عبر التاريخ ، عوامل أشار اليها الامين العام في تقريره : فبعض من شعبه أجبر على الهجرة الى بلدان أخرى لاعتبارين ، أحدهما اقتصادي والآخر اجتماعي .

إن القرب الجغرافي ليس وحده هو الذي يوحدنا مع الشعب الهايتي . فهناك علاقات ما فتئت قائمة عبر التاريخ . ولهذا السبب ، فان الشعبين لهما الكثير من الثقافة والتقاليد المشتركة .

من أجل ذلك ، عمل وفدي منذ البداية بنشاط مع بقية الاعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في جهد مشترك للوفاء بصورة كافية بطلب حكومة ومؤسسات هايتي ، بما في ذلك الاحزاب السياسية ، الحصول على المساعدة المادية والتقنية والمالية التي تحتاج اليها هايتي للعملية الانتخابية التي قررت اجراءها ، وأيضا لمعالجة مشاكل عديدة تتصل بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا السياق ، ننضم الى البلدان الاخرى في منطقتنا في تأييد طلب قيام المجتمع الدولي بتوفير مساعدة اقتصادية ومالية وتقنية لتلبية حاجات هايتي .

وفي الوقت نفسه ، أخذنا موقفا حازما مع زملائنا في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وهو أنه لا يمكننا أن نقبل بأي محاولة لتفسير العملية الانتخابية في هايتي التي طلبت حكومة هايتي مساعدة الامم المتحدة فيها أو لتصويرها بأي شكل من أشكال التلاعب على أنها تؤثر على السلم والامن الدوليين .

وفي هذا الصدد، أعتقد بأنه من المناسب الاشارة الى المادة ٢ (٧) من الميثاق التي مازالت سارية المفعول بالكامل وهي كما نعلم جميعا ، تنص بوضوح على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للامم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما" .

إن وفدي ، شأنه شأن الوفود الشقيقة الاخرى في المنطقة ، يعارض من أجل ذلك أي نية لاستغلال ، أو للسعي الى استغلال ، مسألة المساعدة هذه بأي شكل ينطوي من ناحية على خرق صريح للميثاق - حيث أن الانتخابات في أي بلد لا يمكن أن تعتبر أبدا عاملا مؤشرا في السلم والامن الدوليين - أو من ناحية أخرى على تشجيع على التدخل في الشؤون الداخلية لدولة هايتي .

وفي هذا الصدد ، لا يسعنا إلاّ أن نقول إنه كان من الضروري أن نحبط عدة مناورات جرت على مدى الشهور القليلة الماضية ، وكان ذلك ، في جملة أمور ، السبب في أن الجمعية العامة لم تتمكن حتى الآن من اعتماد الطلب التي تقدمت به تلك الدولة العضو . واليوم ، عندما التقينا لاعتماد مشروع القرار A/45/L.2 ، لم يكن للجمعية أي خطة عملية تفسر لنا بالضبط طبيعة وفحوى ونطاق المهمة التي يتعين على الامم المتحدة أن تضطلع بها هناك .

وفي هذا السياق ، يجدر بنا أن نذكّر ببعض ملاحظات أبداها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة الذي عرضه علينا مؤخرا . إذ يقول عند الإشارة الى الحالات التي قد يصبح للمنظمة ضلع فيها :

"إذا كانت هذه العمليات تنطوي على رصد عملية انتخابية أو استفتاء ، وجب أن تغطي العملية الانتخابية بكاملها وذلك من أجل كفالة توفير ظروف الإنصاف وعدم التحيز . وعندما يكون وجود الامم المتحدة في عملية انتخابية لدولة تمر بمرحلة حاسمة في تاريخها السياسي مطلوبا من جانب الحكومة المعنية وموافقا عليه من جانب الجهاز المختص التابع للأمم المتحدة ، فلابد من وجود تأييد عام وواسع النطاق في هذه الدولة لقيام الامم المتحدة بمثل هذا الدور" . (A/45/1 ، ص ١٦)

ونحن نفهم أن هذا يعني أنه في الحالة قيد النظر ، ينبغي أن يظهر هذا المعيار في قبول جميع مؤسسات هايتي ذات الصلة ، بما فيها الأطراف السياسية ، المهمة التي يتعين على منظمتنا الاضطلاع بها هناك .

ستنظر الجمعية العامة في هذا الموضوع ولما تمضي بضع دقائق على احتفالها بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الإعلان الصادر في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) . وهذه مناسبة تذكرنا باللحظة التي أعلنت فيها المنظمة حق جميع الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، بل اللحظة التي التزمت فيها الامم المتحدة نفسها بالمضي قدما في عملية إنهاء الاستعمار في جميع أنحاء العالم .

كما إننا ننظر في هذا البند عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الـ ٣٠٠ للحظة التي هبّ فيها عبيد هايتي في "بويس - كايمان" ليكونوا أول المطالبين بالاستقلال في امريكا اللاتينية والكاريبي . وفي تلك المناسبة التي لا تنسى ، فإن أولئك العبيد الذين سيقوا قسرا من افريقيا الى الكاريبي ؛ لم يحطموا أصفادهم فحسب ، وإنما بدأوا أيضا مسيرة الاستقلال والتحرر لجميع بلدان قارة امريكا اللاتينية والكاريبي .

والآن ، والجمعية قد توشك على اعتماد قرار بشأن المساعدة الانتخابية الى هايتي ، تود حكومتي أن تقدم تأييدها للعمل الدولي المناسب لمساعدة هايتي على معالجة مشاكلها ولمعاونتها في جهودها الرامية الى إعادة البناء الاقتصادي وفي أي جوانب تقنية تراها هايتي مفيدة لإجراء التنظيم الصحيح لعمليتها الانتخابية . إلاّ أننا نود في نفس الوقت أن نوضح تماما أننا نرفض كلية أي محاولة لاستخدام قرار الامم المتحدة هذا أو أي نشاط لها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لهايتي ، البلد الشقيق .

إن الشعب الذي كان أول من هب في امريكا منذ ٣٠٠ سنة ضد القهر الاستعماري والعنصرية في سبيل الاستقلال ، لقادر بكل تأكيد على صد أي محاولة من أي شخص كان قد تسول له نفسه أن يسعى في هذه المرحلة الى انتهاك قدسية مبدأ عدم التدخل وسيادة واستقلال البلدان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الآن الى آخر متكلم بشأن هذا البند .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت . هل لي أن أذكّر الوفود بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمات التي تلقى تعليلا للتصويت بعشر دقائق ، وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيدة بيليسير (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يصوت وفد المكسيك في صالح مشروع القرار المطروح علينا الآن ، اقتناعا منا بوجوب بذل جهود لتهيئة ظروف أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي . ونحن مدينون لهايتي

بقدر كبير من التضامن الدولي . فالمجتمع الدولي لم يبذل من قبل أي جهد يذكر لمساعدة هايتي في التغلب على مشاكل الفقر المدقع وعدم الاستقرار الصعبة التي اشتدت وطأتها عليها في العقود الاخيرة .

إن اشتراك الامم المتحدة في العملية الانتخابية في هايتي يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه المنظمة لاقل البلدان نموا . وينبغي أن يحتل تحسين الاحوال المعيشية في تلك البلدان مكان الصدارة في برنامج الامم المتحدة للتسعينات .

إننا نأمل أن يتجاوز التضامن مع هايتي حدود العملية الانتخابية ، وأن يتجلى هذا التضامن في التزام واضح بصدد التغلب على صعوباتها الاقتصادية .

إلاّ أننا نود أن نعرب عن وجهة نظرنا فيما يتعلق بالتطورات التي مر بها مشروع القرار هذا قبل تقديمه ، وفيما يتعلق بآثاره على الانشطة المقبلة للامم المتحدة .

يرى وفدي أنه ، على عكس الحالات الاخرى التي يسبق فيها إيفاد بعثة مراقبي الامم المتحدة إجراء عملية مشاورات واسعة مع كل الاطراف المعنية وتقديم بيان عن هذا في الوقت المناسب للدول الاعضاء ، فإنه في هذه الحالة ، كانت هناك مشاورات محدودة . ولم نحصل على أي تقرير من الامين العام يعطينا أي فكرة عن الظروف التي ستعمل البعثة في ظلها . وعلاوة على ذلك ، يتوخى القرار إرسال نوعين من المراقبين . وفيما يخص أحد النوعين ليس هناك شك حول نوع العمل الذي سينجز ، ولكن في حالة المراقبين ذوي الخبرة المتينة في مجال النظام العام ، هناك بعض الغموض حول المهام التي سيكلفون بها ، وحول مدى اختلاف هذه المهام عن المهام التي تضطلع بها قوات صيانة السلم .

ونحن نترقب المزيد من المعلومات من الامين العام بشأن هذه المسألة . إن الوفد المكسيكي يفهم أن إيفاد هذه البعثة لن يشكل سابقة فيما يتعلق بالسلطان الداخلي للدول . ويود وفدي أن يعرب مرة أخرى عن قناعته الراسخة بأن العمليات

الانتخابية تقع في نطاق السيادة المطلقة للتشريع الداخلي لكل دولة . لذلك ، فإن بعثة الامم المتحدة إنما توفد في هذه الحالة لورود طلب من حكومة هايتي ليس إلا .

ونحن نعرب أيضا عن قلقنا بأنه في الوثيقة A/45/13 المقدمة الى اللجنة الخامسة ، يسبغ على العملية الانتخابية في هايتي بُعد دولي ، ويرد القول بأن إجراء الانتخابات بحضور دولي قد يكون مفيدا في الحد من الهجرة الجماعية لمواطني هايتي .

نحن نعتقد أن سبب التدفق الضخم للمهاجرين ينبغي أن يلتمس في حالة الفقر المدقع الذي يحيق بشعب هايتي ، وأن حل مشكلة الهجرة هذه ينبغي أن يتكون من جهود مصممة للتعاون الاقتصادي الدولي ، الذي من شأنه أن يساعد على إنعاش التنمية في هايتي . ويبدو لنا أن تجنب مواجهة محنتها الاقتصادية الشديدة ، بعزو المشكلة الى مسائل انتخابية ، أمر غير مستصوب ولا يتسم بحكمة سياسية .

أخيرا ، نود أن نكرر ، وذلك كما أُكد مرارا وتكرارا في المشاورات غير الرسمية التي أدت الى عرض مشروع القرار هذا والى تقديمه الفعلي ، أن عملية الانتخابات في هايتي ليست حالة تهدد السلم والأمن الدوليين . وعليه ، فإن القرار لا يتطلب أي مشاركة من مجلس الأمن في هذه المسألة . وتقرير الأمين العام الذي تشير اليه الفقرة ٣ من المنطوق ينطبق على الجمعية العامة ، وعليه لا يوجد أي سبب لعرضه على مجلس الأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى آخر متكلم في تعليل التصويت قبل التصويت .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.2 . وتقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة لمشروع القرار على الميزانية البرنامجية يرد في الوثيقة A/45/606 ، التي عممت في قاعة الجمعية . هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/45/L.2 ؟

اعتمد مشروع القرار A/45/L.2 (القرار ٤٥/٣)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة لأول متكلم تعليلا للتصويت ، أود أن أذكّر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية ٣٤/٤٠١ ، تقتصر تعليلات التصويت على عشر دقائق فقط وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل مواقفهم من القرار الذي اتخذ للتو .

السيد واطسون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ناشدت حكومة هايتي الامم المتحدة مساعدتها على إجراء انتخابات حرة ونزيهة . من الواضح أن هذا النداء يستحق ردا إيجابيا وسريعا من جانب منظمتنا ، بالإضافة الى غيرها ، بما فيها منظمة الدول الامريكية ، التي تجاوبت بالفعل .

تستحوذ الحالة في هايتي على اهتمامنا لعدد من الاسباب . وقد طلبت حكومة هايتي المساعدة ، بما في ذلك المساعدة في مجال الامن ، لدعم جهدها الجدير بالثناء والهادف الى إجراء انتخابات . وحالة عدم الاستقرار التي طال أمدها في هايتي أغرقت البلدان المجاورة باللاجئين من هايتي . وتفيد التقارير أن ما يزيد على مليون شخص من هايتي يعيشون حاليا في الجمهورية الدومينيكية ، وأن حوالي ثلث سكان جزر البهاما قد يكونون من اللاجئين من هايتي . والعديد من بلدان المنطقة وصفت الحالة في هايتي بأنها حالة تهدد السلم والاستقرار في الإقليم .

ولذلك ، تؤيد الولايات المتحدة رد هذه المنظمة السريع والإيجابي على طلب حكومة هايتي تقديم المساعدة الانتخابية اليها . ونحن نعتقد أنه ينبغي لهذه المساعدة أن تشتمل على مساعدة فنية وأمنية ، وعلى مراقبين دوليين أيضا ، كما ينبغي أن تنسق مع برامج المساعدة التي تديرها المنظمات الإقليمية . ونحن نتفق مع وجهة نظر الامين العام ، كما وردت في البيان المتعلق بالآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية ، في أن تكلفة برنامج المساعدة تمثل نفقة استثنائية .

تلاحظ الولايات المتحدة أن أعضاء مجلس الامن نظروا في هذه المسألة ردا على رسائل من الامين العام كما كانت موضوع رد مكتوب من رئيس مجلس الامن الى الامين العام . وفي الواقع أن هذا التطور هو الذي يسّر نظر هذه المسألة في دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين .

وفي ظل هذه الظروف ، كانت الولايات المتحدة في موقف يمكّنها من تأييد مشروع القرار الذي عرضه ممثل بوليفيا نيابة عن عدد كبير من أعضاء مجموعة امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . ونحن لا نعتقد أن تفويض الجمعية العامة وحده كاف لإرسال عناصر أمنية ، حيث يدخل ذلك في نطاق ولاية مجلس الامن .

ووفدي يحث الأمين العام على تنفيذ هذا القرار في أسرع وقت ممكن لتيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة في هايتي في غضون أسابيع قليلة من الآن .

السيد روتشرو دي لا سابلبير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يرحب وفد فرنسا برد الأمم المتحدة الإيجابي على طلب المساعدة الذي تقدمت به سلطات هايتي . والعملية التي بدأتها حكومة هايتي لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية في ذلك البلد في المستقبل القريب توفر لشعب هايتي فرصة لاستعادة استقراره المؤسسي ، كما توفر مناخا من السلم المدني والحرية ، وهو شرط مسبق أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلاده .

ودعم المجتمع الدولي المقدم من خلال الأمم المتحدة يسمح لنا الآن أن نأمل في إجراء هذه العملية بنجاح وفي ظل ظروف منصفة على نحو معقول ، ويتمشى مع رغبات سلطات هايتي .

وفرنسا ، التي تربطها بهايتي روابط صداقة وتعاون قوية ووثيقة ، قدمت على الدوام دعما لا يتزعزع لطلب هايتي الى الأمم المتحدة ، وهي على استعداد اليوم للإسهام في العملية التي بدئت ، وخصوصا أنها بُدئت في إطار عمليات تقديم المساعدة التي اعتمدناها للتو من حيث المبدأ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى آخر متكلم في تعليل المواقف . أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي .

السيد أوغوستي (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تمنيت في آخر مرة تكلمت فيها ألاّ أتكلم ثانية إلاّ لتقديم الشكر الى الجمعية . وهذا هو على وجه التحديد سبب وجودي هنا الآن .

يتعين عليّ أن أشيد إشادة خاصة بسفير كوبا ، الذي لديه معرفة واسعة بتاريخ بلدي والذي ذكرنا بقرب حلول الذكرى السنوية المائتين لثورة بويس ـ كايمان ، التي حدثت عام ١٧٩١ . وهذه المعرفة بتاريخ هايتي تدفعني إلى أن أطلب منه مزيدا من إشارات التضامن في المستقبل ، حيث سنحتفل في عام ١٩٩١ بالذكرى السنوية المائتين لثورة بويس ـ كايمان ، التي كانت مصدر أول فتح في تاريخ السود .

إن الظروف الصعبة التي تعيشها بلادي الآن علّق عليها كثيرون من المتكلمين بطرق مختلفة . فهناك بطبيعة الحال أزمة . ولهذا السبب لئن كنا نحمي سيادتنا الوطنية - كما فعلنا على مر تاريخنا - ولئن كنا قد أوضحنا أن تصرفاتنا لا تمس ولا تؤخر سيادة البلد وسلطاته القضائية فإن الحكومة المؤقتة شعرت أنه في ظل هذه الظروف الخاصة كان من الضروري أن تحاط الانتخابات بجميع الضمانات الممكنة .

وكان في إمكان الحكومة أن تدعو ، في ممارسة كاملة لسيادتها ، أحد شركائها أو دولة بعينها . ولكنها لم تشعر أنه ينبغي لها أن تفعل ذلك لأن لدينا هذه المنظمة الدولية التي تتكون من جميع الدول وتوفر الضمان الأكيد بحماية جميع البلدان من جميع أنواع التدخل . وكان هذا سبب الطلب الذي تقدمنا به للأمم المتحدة . إنني لا أريد أن أسهب في الكلام عن المراحل المختلفة للعملية . فقد ذكرت بالفعل أنها استغرقت فترة طويلة ولكننا وصلنا بعد ظهر اليوم الى ما أسميه نهاية مشوار طويل استغرق أربعة أشهر . لنأمل أنه بمساعدة الأمم المتحدة ، سيخرج البلد بأسره في النهاية من هذا النفق الطويل ، ألا وهو عملية التحول الديمقراطي التي دامت أكثر من أربع سنوات ونصف سنة .

إنني آمل أنه في ظل ظروف أخرى ، سيواصل التضامن الذي نشعر به على نحو ملموس إحراز نتائج تفيد بلدي كما تعزز هيبة المجتمع الدولي بأكمله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك نختتم النظر في البند ١٥٤ من جدول الأعمال .

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الأعضاء إننا سننظر في البند ٣٢ من جدول الأعمال "الحالة في كمبوديا" في الجلسة العامة صباح يوم الإثنين الموافق ١٥ تشرين الأول/اكتوبر .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥